إنجازات قطاع الزراعة واستصلاح الاراضى
واهم التوجيهات المستقبلية للتنمية الزراعية فى مصر
فى إطار المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية

تمهيد

فى إطار سياسات التحرر الاقتصادى العالمى وفى إطار التطورات التكنولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية والمؤسسية المتلاحقة على كافة الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية تتضح ملامح أطر إستراتيجية التنمية من حيث أهدافها ومحدداتها وآليات تحقيقها لتتلاءم معطياتها مع تلك المتغيرات الاقتصادية والسياسية التى تفرض نفسها من واقع المناخ الاقتصادى والسياسى المحلى والاقليمى والعالمى .

فقد وضع قطاع الزراعة خلال العقدين الماضيين إستراتيجيتين للتنمية الزراعية فى الثمانينات والتسعينات كان لهما أكبر الاثر فى رفع معدلات التنمية الزراعية وزيادة الاراضى المستصلحة وزيادة الانتاجية وزيادة الصادرات الزراعية وتقليل الواردات وتحسين نسب الاكتفاء الذاتى والدخول الحقيقية للمزارعين حيث ركزت استراتيجية الثمانينات على البدء فى تنفيذ برنامج التحرر الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص ، كما أهتمت إستراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات بإستكمال برنامج الاصلاح والتحرر الاقتصادى فى قطاع الزراعة وقد عرضت تلك الاستراتيجية فى نادى باريس فى يناير عام ١٩٩٤ حيث أشادت بها الدول والمؤسسات الدولية المانحة وأعتبرتها نموذجاً يحتذى به لقطاعات الاقتصاد القومى الاخرى فى مصر ولقطاعات الزراعة فى الدول النامية .

المتغيرات الاقتصادية على الصعيد المحلى والاقليمى والتطورات الدولية

شهد العالم خلال الآونة الاخيرة مجموعة من التطورات السريعة والجذرية التى كان من شأنها تغير ملامح المناخ السياسى والبيئة الاقتصادية الدولية ، حيث شهد العالم بداية من التسعينات انقسام ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى الى العديد من الدول وتحول كثير من دول الكتلة الشرقية الى إتباع سياسة الاقتصاد الحر ، فضلاً على ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الاقليمية التى لعل من أهمها الوحدة الاقتصادية لدول السوق الاوروبية المشتركة وظهور بعض دول الشرق الاقصى بقيادة اليابان كقوى اقتصادية فى إطار ما يعرف بالآسيان واتفاق كل من المكسيك وكندا مع الولايات المتحدة الامريكية فى اتفاقية التجارة بينهم (النافتا) وغيرها من التكتلات الاقتصادية التى تنبئ عن مولد عصر الكيانات الاقتصادية الضخمة وقد واكب هذه التطورات مؤخراً التوصل الى واحدة من أهم الاتفاقيات العالمية خلال هذا القرن ألا وهى أتفاقية الجات GATT التى تم التوقيع النهائى عليها فى مراكش بالمغرب فى أبريل ١٩٩٤ لتدخل حيز التنفيذ اعتباراً من يناير ١٩٩٥ إيذاناً لظهور المنظمة العالمية

WTO لتلعب دوراً رئيسياً فى النظام التجارى العالمى من ناحية لتكون الضلع الثالث لمثلث اتفاقية (بريتون وودز) للنظام الاقتصادى الدولى مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير من ناحية أخرى .

ولقيام هذه المنظمة العالمية للتجارة انعكاسات كبيرة على أقتصاد جميع دول العالم النامى منه والمتقدم سواء بالإيجاب أو السلب حيث تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية التى قامت على أساسه تلك المنظمة حجر الزاوية فى عملية تحرير التجارة العالمية والذى يعد بدوره أحد المتغيرات الاقتصادية التى سوف تلقى بظلالها على أقتصاديات الدول المختلفة ومنها مصر وبدرجات متفاوتة .

ومن أهم الاحداث والتفاعلات مع التطورات الدولية فى عام ٩٥ / ١٩٩٦ دخول مصر فى محادثات الشراكة الاوروبية المصرية وهى مجموعة من المناقشات على جولات بين مصر والاتحاد الاوربى ، تهدف إلى إيجاد اتفاق يحل محل اتفاق التعاون القائم منذ عام ١٩٧٧ ، وذلك من خلال توسيع قاعدة المشاركة من كافة مؤسسات الدولة ورجال الاعمال حيث يمكن بلورة الموقف التفاوضى المصرى بحيث يكون مراعياً لجميع أوجه المصالح القومية فى إطار الاستراتيجية العامة للدولة .

وتأخذ مصر فى الاعتبار فى مفاوضاتها مع الجانب الاوربى الاستفادة من الميزات التنافسية والنسبية له كذلك التفاوض فى عدم المساس بأى ميزات متاحة لمصر فى الاتفاق المصرى الاوربى الحالى بل العمل على تعظيم الاستفادة من هذه المزايا . على سبيل المثال التفاوض على منح الصناعات الزراعية المصرية إعفاءاً جمركياً داخل أسواق التجمع الاوربى مقابل أن تقوم مصر بتخفيض التعريفة الجمركية للسلع الاوروبية فى أسواقها وهذا فى حد ذاته سيتم بالضرورة فى إطار اتفاقية الجات .

وفى إطار اتجاه مصر للمشاركة فى التجمعات الدولية فى كافة المجالات الاقتصادية تعمل الدولة على تطوير اقتصادها القومى وتصحيح هيكلها الاقتصادى وتعظيم قدرتها التنافسية من خلال رفع إنتاجيتها والنهوض بكفاءتها الانتاجية ، وهو الدور الرئيسى للقطاع الخاص . أما بالنسبة للقطاع العام فيعمل على تمكين القطاع الخاص من أداء دوره بكفاءة وذلك بتخفيض أعبائه وتكلفته ورفع معاناته الضريبية ، ومنحه الحوافز الانتاجية والتصديرية ، وتهيئة المناخ المستقر للسياسة الاقتصادية والتشريعية .

برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الرائدة فى الاقتصاد القومى المصرى حيث يعمل القطاع فى إطار إستراتيجية متكاملة تطرح للتنفيذ بحيث تتوافق معطياتها مع طبيعة كل مرحلة بما يتمشى مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تفرض نفسها من واقع المناخ الاقتصادى والسياسى المحلى والاقليمى والعالمى .

ولقد شهد عقد الثمانينيات توجهاً واضحاً استهدف تحرير الزراعة من خلال سياسة تدريجية لا يترتب عليها اختلالات غير محسوبة على فئات المتأثرين بدء من الزراع وانتهاء

بالمستهلكين ولقد تضمنت تلك السياسة السير فى محاور متعددة من أهمها تعديل الأسلوب التخطيطى من تخطيط مركزى قائم على سيطرة وتحكم الدولة إلى تخطيط توجيهى أو تأشيرى يعتمد على إعمال أوسع لآليات السوق وقصر دور الدولة على التوجيه ، ولا يعنى ذلك تقليص أو انحسار مسئولية الدولة وإنما على العكس يعنى المزيد من المسئولية الملقاه على عاتق الدولة فى إحداث التنمية الزراعية مع تعديل فى فلسفة إدارة موارد الاقتصاد القومى الزراعى وفى آليات تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية بطريقة توسع دور ومساهمة القطاع الخاص والتعاونى والتنظيمات الشعبية غير الحكومية فى إحداث التنمية الزراعية من خلال تشجيع الصناعات الزراعية الصغيرة والقيام بدور هام فى مجال التخطيط التأشيرى الذى يميز النشاط الزراعى فى عقد التسعينات .

ولقد لجأت مصر الى تبنى سياسات زراعية إصلاحية خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٨٨) وذلك عن طريق تبنى عدد من الاجراءات تمثلت فى إلغاء التحكم الحكومى فى تحديد أسعار المنتجات الزراعية وإلغاء تحديد المساحات وإلغاء التسليم الاجبارى للمحاصيل وإلغاء القيود على إسهام القطاع الخاص من تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية وإلغاء دعم عناصر الانتاج الزراعى . تلى ذلك اتفاق الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولى على برامج الاصلاح الاقتصادى .

وفى إطار الإجراءات الخاصة بالقطاع الزراعى تخلت الحكومة المصرية فى عام ١٩٨٧ عن التحكم فى أسعار عدد كبير من المحاصيل الزراعية (القمح - الفول - السمسم - البصل - العدس - الفول السودانى) وتمت زيادة أسعار التسليم للأرز والقصب والقطن . كما تم إلغاء الدعم الحقيقى تدريجياً على عناصر الانتاج الزراعى بما فيها الائتمان الزراعى . ومن هذا المنطلق تم تحديد عام ١٩٩٣ لإنهاء دعم الاسمدة وعام ١٩٩٢ لإنهاء دعم أعلاف الحيوان وإنقاص ٥٠ ٪ من دعم آفات القطن بحلول عام ١٩٩٢ . وفى العام نفسه (١٩٨٧) تم تقليل القيود المفروضة على استيراد وتسويق اللحوم الحمراء وإلغاء القيود المفروضة على واردات الاعلاف وتم أيضاً إلغاء نظام التسليم الجبرى والقيود على تسويق وتصنيع القطاع الخاص للحاصلات التى تراجعت الحكومة عن تحديد أسعارها غير أن بعض المحاصيل لم تشملها إصلاحات هذه المرحلة بشكل مباشر وهى الارز والقطن والقصب حيث استمر التسليم والتوريد الاجبارى لها حتى عام ١٩٩١ حيث تم تحرير إنتاج محصول الارز . كذلك تواصل الدولة جهودها للنهوض بمستويات دخول المنتجين الزراعيين وذلك من خلال سياسات سعرية زراعية محفزة .

وفى عام ١٩٩٠ تم تبنى مجموعة من الاهداف لإكمال المرحلة السابقة حيث تم رفع سعر القطن الى ما يعادل ثلثى السعر العالمى المعادل ، كما تم فى عام ٩٤ / ١٩٩٥ تحرير تجارة

وتسويق القطن وبدء العمل فى بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان التى يتم عن طريقها تداول الأقطان الشعر دون الاخلال بحق المتعاملين فى تداول القطن خارج البورصة بهدف الارتقاء بمحصول القطن كماً ونوعاً ، وكذلك إرساء سياسة قطنية ثابتة وتطوير أساليب التسويق ، وتحرير صناعة الحليج وتحرير أسعار القطن المصرى .

وفى إطار التعديلات المؤسسية والتوجه لسياسة التحرر الاقتصادى قام قطاع الزراعة بإجراء تعديلات تشريعية تعيد تنظيم العلاقة بين أطراف التعامل فى النشاط الزراعى وتتسم بالمرونة اللازمة التى تقتضيها متطلبات سياسة التحرر الاقتصادى وتقليص دور الدولة الإنتاجى وأقتصار دورها على البحوث والارشاد ورسم السياسة الزراعية التأشيرية وتوفير المعلومات من خلال سياسة إعلامية متكاملة فضلاً عن الدور الرقابى على النوعية لمستلزمات الإنتاج والسلع النهائية من خلال الحجر الزراعى والبيطرى .

وفى مجال الخصخصة للمشروعات الزراعية أعدت الحكومة المصرية فى يناير ١٩٩٣ برنامجاً تفصيلياً للتخصيصية فى إطار تطبيق سياسة جادة للإصلاح الاقتصادى تستهدف إعادة هيكلة الاقتصادية المصرى والتحول الى سياسة تنموية تعتمد على تشجيع القطاع الخاص .

ويسير هذا البرنامج فى خطين أساسيين : -

أولهما : طرح بعض الأصول العامة للبيع بهدف زيادة قاعدة الملكية الخاصة

ويعطى البرنامج مدة خمس سنوات من ٩٢ / ١٩٩٣ الى ٩٦ / ١٩٩٧ ويطرح للبيع كل عام ما لا يقل عن ٢٥ شركة وفقاً للقدرة الاستعابية للسوق .

ثانيهما : إعادة هيكلة بعض الشركات العامة تمهيداً لجذب مشترين

تخطط الحكومة لإعادة هيكلة بعض الشركات العامة المرشحة لنقل ملكيتها سواء من الناحية المالية أو البشرية أو مجال النشاط تشجيعاً للمستثمرين المرتقبين على الشراء .

وقد طرحت الحكومة للبيع فى فبراير ١٩٩٣ عشرين شركة عامة ومشتركة تبلغ أصولها ٩,١ مليار جنية وقد عهد الى ٨ بنوك قطاع عام وخاص بتنفيذ والاشراف على الجزء الاكبر من إجراءات البيع .

ولم تفرض حدود قصوى للتملك فى المشروعات ، ولم يتم تحديد جنسيات معينة حيث يتم البيع للمصريين والعرب والاجانب ، ويتم إعطاء الأولوية لسداد ديون الشركات المباعة واستخدام جزء من الحصيلة لتصريف فائض العمالة وتطبيق نظام المعاش المبكر وإعادة هيكلة الشركات .

ومن أهم التشريعات التى تم إصدارها هى إعادة التوازن فى العلاقة بين المالك والمستأجر

للاراضى الزراعيـــة بشكل يعيد التوازن فى تلك العلاقة ويحقق العدالة والكفاءة فى نفس الوقت . ومن أهم ملامح التشريع الجديد رفع القيمة الايجارية من ٧ أمثال الضريبة الى ٢٢ مثل الضريبة وكذلك قانون التعاون الزراعى بصورة تحقق نظام تعاونى نابع من أصحاب لمصلحة يعتمد على العضوية الاختيارية ويحقق مصالح الأعضاء . فضلاً عن التعديلات التشريعية فى مجال استصلاح الاراضى بصورة تحدد دور الدولة فى توفير البنية الاساسية مع قيام القطاع الخاص والاستثمارى بإستصلاح واستزراع وتملك الاراضى الجديدة .

ويمكن تلخيص أهـــم سيـــاســات برنامـــج الاصـــلاح الاقتـصـادى فى القطاع الزراعى المصرى فيما يلى :

- تم إلغاء نظام تحديد المساحات المزروعة بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية ، حيث تم تحرير التركيب المحصولى .
- تم إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعى .
- تم إلغاء القيود على القطاع الخاص فى مجال إنتاج وتوزيع وإستيراد مستلزمات الانتاج الزراعى وتشمل الاسمدة الكيماوية والتقاوى المحسنة والمبيدات الكيماوية .
- تم تعديل أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتعكس أسعار الفائدة التجارية ، حيث تم إلغاء دعم أسعار الفائدة .
- إجراء إصلاحات مؤسسية بالتحول التدريجى لبنك التنمية والائتمان الزراعى من محتكر لتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى الى بنك لتمويل مشروعات التنمية الزراعية ـ حيث كان البنك هو الموزع الوحيد للأسمدة والمدخلات الزراعية الاخرى للمزارعين .
- تم إلغاء دعم سعر الصرف لاستيراد مستلزمات الانتاج الزراعى ، وتم تعديل سعر الصرف للجنية المصرى ليعكس قيمته الحقيقة فى الاستيراد والتصدير .
- تطوير التشريعات الزراعية فقد تم إعادة النظر فى قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر للاراضى الزراعية لتحقيق الكفاءة الانتاجية والعدالة الاجتماعية .
- تم إلغاء نظام التوريد الاجبارى لجميع المحاصيل الزراعية وأصبح التوريد اختيارياً . فقد صدر قانون فى عام ١٩٨٧ بإلغاء حصص وأسعار التوريد الاجبارى للقمح والفول البلدى والعدس والسمسم وفول الصويا وغيرها ، وتم إلغاء التوريد الاجبارى للأرز اعتباراً من عام ١٩٩١ .
- العودة الى نظام التسويق الحر للقطن عن طريق تحرير تجارته الداخلية وإعادة بورصتى البضاعة الحاضرة والعقود وإنشاء اتحاد مصدرى القطن .
- تشجيع التعاونيات والشركات الخاصة لتقوم بدور الوسيط بين المنتجين والمستهلكين والمصدرين وتشجيع التنمية الريفية ونشر الصناعات الصغيرة المعتمدة على الخامات

المحلية .

- تم إزالة القيود على القطاع الخاص فى مجال تصدير واستيراد السلع الزراعية، وتم إلغاء حظر التصدير والاستراد .
- تم تحرير أسعار المحاصيل الزراعية التى كانت تخضع للتوريد الاجبارى والتسعير الحكومى ، وتحرير أسعار مستلزمات الانتاج الزراعى ورفع أسعارهما استرشاداً بالاسعار العالمية ، وقد أقتربت منها وتم منح الحرية للمنتجين الزراعيين فى بيع محاصيلهم وفقاً لأفضل العروض بأسعار السوق ، كما تم منحهم حرية البيع للحكومة فى حالة انخفاض مستوى أسعار السوق الحرة عن أسعار التكلفة ، حيث حددت أسعار ضمان كحد أدنى للأسعار تغطى تكاليف الانتاج عن طريق التوريد الاختيارى وذلك لبعض المحاصيل الاستراتيجية كالقطن والقمح .
- تقليص دور القطاع العام للحد من ملكية الدولة للأراضى الزراعية ، وبيع الاراضى الزراعية المملوكة للدولة والتابعة للشركات الزراعية ، وبيع الاراضى المستصلحة للقطاع الخاص وتشجيعه على استصلاح واستزراع وتملك الاراضى الجديدة وبيع الاراضى المستصلحة للقطاع الخاص وتشجيعه على استصلاح وتملك الاراضى الجديدة لخلق بيئة حرة تنافسية مستقرة ، وسوف يقتصر دور الحكومة على المساهمة فى أعمال البنية الاساسية والدراسات الاستكشافية لتحديد أفضل المواقع وتقديم الائتمان والتسهيلات اللازمة لعملية الاستزراع وقصر الادارة والاستغلال على القطاع الخاص .
- تركيز دور الدولة فى توفير الخدمات الزراعية والعمل على تنمية الموارد الزراعية وصيانتها وإنشاء البنية الاساسية وقصر دور وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى على البحث العلمى والارشاد الزراعى والمعونة الفنية والدراسات الاقتصادية ونشر البيانات الاحصائية والمعلومات والاعلام الزراعى . وعن طريق السياسات الاقتصادية الزراعية التى تهدف الى منع حالات الاحتكار وضمان المنافسة والدور الرقابى الذى يتضمن مراعاة مواصفات الجودة وخاصة بالنسبة للتقاوى والمبيدات للحماية من الغش ودون الدخول مباشرة فى عمليات الانتاج أو التوزيع .

إنجازات قطاع الزراعة واستصلاح الاراضى فى إطار برامج الاصلاح الاقتصادى

انتهج قطاع الزراعة عدداً من السياسات فى إطار برامج الاصلاح الاقتصادى خلال فترة ما بعد الثمانينات كان لها دوراً كبيراً فى زيادة معدلات الإنتاجية الفدانية ودفع عجلة التنمية الزراعية الأفقية ومن خلال هذه السياسات تعاظم دور وزارة الزراعة وانعكس فى تعاظم الاثار الاقتصادية الزراعية الايجابية على المستوى القومى والقطاعى ، حيث أوضحت العديد من الدراسات أنه نتيجة لبرنامج الإصلاح والتحرير الاقتصادى فى قطاع الزراعة وتنفيذ

استراتيجيتى التنمية الزراعية فى مصر فى الثمانينات والتسعينات ونتيجة لاستجابة المزارعين لنتائج البحوث والتكنولوجيا الزراعية الحديثة والارشاد الزراعى والمحفزات السعرية فقد تحققت إنجازات مملوسة فى التنمية الزراعية وتحقيق الامن الغذائى فى مصر ويمكن إيجاز هذه الإنجازات فيما يلى :

- زيادة مساحة الاراضى الزراعية الى حوالى ٧,٨ مليون فدان عام ١٩٩٧ ويعتبر قرار السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بخفض أسعار الاراضى الجديدة وتملكها بشرط إستصلاحها هو جوهر النهضة التى شهدها هذا القطاع الحيوى وكان للسماح بالتمليك فى شبه جزيرة سيناء لأول مرة فى تاريخ مصر ، أثره فى قيام القطاع الخاص باستصلاح ٢٢٠ ألف فدان فى صحراء سيناء ليصل جملة ما تم استصلاحه خلال عشر سنوات الى نحو ١,٦ مليون فدان وهو إنجاز غير مسبوق فى تاريخ مصر ويأتى مشروعا تنمية جنوب الوادى ومشروع ترعة السلام بشرق وغرب قناة السويس كأضخم مشروعين قوميين فى عمر التنمية الزراعية وليحتلا مكان الصدارة فى عملية التنمية المتكاملة والمستدامة .
- زيادة المساحة المحصولية من ١١,٢ مليون فدان عام ١٩٨٢ الى ١٤,٥ مليون فدان عام ١٩٩٧ نتيجة لزيادة التكثيف الزراعى .
- زيادة قيمة الإنتاج الزراعى من ٥,٨ مليار جنية عام ١٩٨٢ الى نحو ٦٠,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٧ وزيادة الدخل الزراعى من ٤,١ مليار جنيه عام ١٩٨٢ الى نحو ٤٤,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٧ .
- زيادة قيمة الإنتاج النباتى من ٣,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٢ الى نحو ٤٢,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٧ .
- زيادة قيمة الإنتاج الحيوانى والسمكى من ٢,٣ مليار جنيه عام ١٩٨٢ الى نحو ١٨,٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧ .
- أرتفاع معدل النمو السنوى فى الانتاج الزراعى من ٢,٦ ٪ فى الثمانينات الى ٣,٤ ٪ فى التسعينات .
- زيادة الإنتاج المحلى من اللحوم الحمراء من نحو ٤٢٥ ألف طن عام ١٩٨٢ الى حوالى ٥٢٠ ألف طن عام ١٩٩٧ محققاً نسبة اكتفاء ذاتى بلغت نسبة ٧٣ ٪ مقارناً بنحو ٦٥ ٪ عام ١٩٨٢ كما زاد الإنتاج المحلى من لحوم الدواجن من ١٤٠ ألف طن الى ٤٥٠ ألف طن خلال نفس الفترة محققاً الاكتفاء الذاتى منها ، كما تضاعف إنتاج البيض ليبلغ ٥ مليار بيضة عام ١٩٩٧ مقارناً بنحو ٢,٥ مليار بيضة عام ١٩٨٢ وتحقق أيضاً الاكتفاء الذاتى منه .
- زيادة الإنتاج المحلى من الاسماك من ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨٢ الى نحو ٤٥٧ ألف طن

عام ١٩٩٧ .

- زيادة قيمة الصادرات الزراعية من ٤٧١ مليون جنية عام ١٩٨٢ الى حوالى ٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧ .

- زيادة حجم الاستثمارات الحكومية المخصصة للقطاع الزراعى الى نحو ٤,٩ مليار جنيه عام ٩٦ / ١٩٩٧ مقابل ٣٩٣ مليون جنيه عام ٨٢ / ١٩٨٣ .

زيادة حجم الائتمان المتاح للانتاج الزراعى الى حوالى ٨,٥ مليار جنية عام ١٩٩٧ مقارناً بنحو ١,٢ مليار جنيه عام ١٩٨٢ .

- زيادة حجم إنتاج الحبوب الى نحو ١٨,٣ مليون طن عام ١٩٩٧ مقارناً بنحو ٨,٥ مليون طن عام ١٩٨٢ حيث زاد إنتاج القمح إلى ٦ مليون طن عام ١٩٩٧ مقارناً بنحو ٢ مليون طن عام ١٩٨٢ وإنتاج الذرة الشامية من ٣,٣٥ مليون طن عام ١٩٨٢ الى نحو ٥,٨ مليون طن عام ١٩٩٧ كما تضاعف إنتاج الارز ليصل الى نحو ٥,٥٠ مليون طن عام ١٩٩٧ . مقارناً بنحو ٢,٤ مليون طن عام ١٩٨٢ .

- وصول مصر الى المركز الأول بالنسبة لمتوسط إنتاج الفدان من محصولى الارز (٣,٥ طن للفدان) وقصب السكر (٤٧ طن للفدان) .

- تحقيق محصول القطن عام ١٩٩٣ لأعلى معدل إنتاجى منذ بدء زراعته فى مصر حيث بلغ إنتاج الفدان فى ذلك العام حوالى ٨ قنطار للفدان وأصبح إنتاج ٨٤٠ ألف فدان مساوياً لإنتاج ٢ مليون فدان فى الخمسينات .

- زيادة حجم إنتاج الخضر الى نحو ١٤,٥ مليون طن عام ١٩٩٧ مقارناً بنحو ٨ مليون طن عام ١٩٨٢ وتطور إنتاج الفاكهة الى نحو ٦,٦٥ مليون طن عام ١٩٩٧ مقارناً بنحو ٢,٦ مليون طن عام ١٩٨٢ .

- فى مجال الاكتفاء الذاتى فقد اكتفت مصر ذاتياً من الأرز والخضر والفاكهة والألبان واللحوم البيضاء والبيض والأسماك علاوة على تحقيق هذه الحاصلات فائضاً تصديرياً . (فعلى سبيل المثال بلغت صادرت البطاطس عام ١٩٩٦ حوالى ٤١١ ألف طن تمثل ثلاثة أضعاف مثيلتها فى العام السابق وبلغت صادرات البرتقال نحو ٢٠٠ ألف طن) ، كما تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح لتبلغ نحو ٥٥ ٪ عام ١٩٩٧ . وقد ساعد ذلك على خفض واردات القمح رغم الزيادة السكانية الكبيرة وزيادة الاستهلاك . ونتيجة لهذا الإنجاز انتخبت مصر عام ١٩٩٤رئيسة لمجلس القمح الدولى وهذا يحدث لأول مرة منذ إنشاء المجلس فى عام ١٩٤٩ أن ترأسه إحدى الدول النامية ومن المتوقع وصول نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح الى ٧٥ ٪ فى عام ٢٠٠٠ من خلال الاستمرار فى تعميم زراعة الاصناف عالية الانتاجية وخلط القمح بالذرة بنسبة ٢٠ ٪ وتحسين صناعة الخبز .

- زيادة إنتاج السكر من ٦٤٩ ألف طن عام ١٩٨٢الى ١,١٣ مليون طن عام ١٩٩٧ .

وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى الى نحو ٧٢ ٪ مقارنة بنحو ٥٥ ٪ عام ١٩٨٢ وانخفاض الواردات من السكر الى حوالى ٤٥٠ ألف طن عام ١٩٩٧ .

- انخفاض الفجوة الغذائية لتصل فى عام ١٩٩٧ الى ١٧ ٪ مما كان مقدراً لها (٤,٥ مليون طن فقط فى حين كان مقدراً لها أن تصل الى ٢٦ مليون طن) .
- حدوث تحسن فى الدخول الحقيقية للمزارعين بحوالى ٢٥ ٪ فى الفترة الاخيرة .
- بلغ متوسط نصيب الفرد فى مصر من السعرات الحرارية عام ١٩٩٧ حوالى ٣٢٢٨ سعر / يوم وهو يفوق بكثير المتوسط العالمى وكذلك المتوسط الموصى به من قبل منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة والذى يبلغ ٢٥٤٠ سعراً حرارياً للفرد فى اليوم .
- يعتبر القطاع الزراعى المسئول الاول عن توفير الغذاء فى مصر سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إذ يمكن القول بصفة عامة أن ما يقرب من ربع الإنتاج الصناعى فى مصر أصبح صناعات غذائية يعتمد معظمها على مواد وسيطة ينتجها القطاع الزراعى .
- تم تحقيق توازن كبيراً فى أسعار المحاصيل الزراعية حيث حافظت على مستوياتها خلال هذه الفترة رغم إلغاء الدعم عن الانتاج الزراعى بما ساهم فى النهوض بمستويات دخول المنتجين الزراعيين ، كما أصبح سعر المحصول الذى تحدده آليات السوق هو المحدد الرئيسى للرقعة المزروعة من محصول معين باعتباره العامل الرئيسى فى أغلب الأحوال لاستجابة المنتج للتوسع أو الانكماش فى الرقعة المزروعة للمحصول . ونتيجة لهذه السياسات السعرية الجديدة زادت المساحة المنزرعة بالقمح الى حوالى ٢,٤ مليون فدان عام ١٩٩٧ كما زادت المساحة المنزرعة بالارز الى حوالى ١,٦ مليون فدان عام ١٩٩٧ .
- زيادة مساهمة القطاع الخاص تدريجياً فى مجال الاستثمار فى قطاع الزراعة خلال الخمس سنوات ٩٢ / ١٩٩٣ ـ ٩٦ / ١٩٩٧ من نحو ٣١,٦ ٪ فى عام ٩٢ / ١٩٩٣ الى ٦٤,٥ فى عام ٩٦ / ١٩٩٧ نتيجة للتيسيرات التى بدأت مع مراحل الإصلاح الاقتصادى .
- زيادة عدد المشتغلين فى قطاع الزراعة بنحو ١٩٥ ألف مشتغل تمثل فرص عمل جديدة ، وأرتفع بذلك عدد المشتغلين من نحو ٤٥٥٢ ألف مشتغل فى عام ٩١ / ١٩٩٢ الى نحو ٤٧٤٧ ألف مشتغل عام ٩٦ / ١٩٩٧ وبمعدل نمو سنوى يبلغ نحو ٠,٨ ٪ .
- تنفيذ أعمال الحرث تحت التربة فى مساحة تقدر نحو ٢,٢٠ مليون فدان وتطهير المجارى المائية وعمل شبكات صرف مغطى لمساحة ٣,١ مليون فدان وإضافة الجبس الزراعى لتحسين وصيانة الاراضى الضعيفة وإنشاء وحدات لإنتاج سماد البيوجاز .
- تنفيذ أعمال البنية الأساسية من رى وصرف ومحطات صرف وأعمال الكهرباء والطرق

الرئيسية والمرافق وكافة الخدمات فى مساحة ٨٥٨,٤ ألف فدان ، كما تمت أعمال الاستصلاح الداخلى من حيث إنشاء شبكات الرى والصرف الصحى والطرق الداخلية ومحطات الضغط وأعمال التسوية الخفيفة وإقامة مصدات الرياح وأعمال الزراعة الاستصلاحية فى مساحة ٥٧٢,٧ ألف فدان تم استصلاحها من مساحات البنية الاساسية السابقة ، وبلغت جملة المساحة الموزعة والمتوقع توزيعها على نحو ٣٣٨٠٠ شـــاب من الخريجـــين نحو ١٦٩,٢ ألف فدان عـلاوة على إنشـاء الوحدات السكنية الخاصة بها .

- وحرصاً على الجوانب الاجتماعية للتنمية يأتى مشروع مبارك القومى لتمليك شباب الخريجين والذى استفاد منه حوالى ٤٥ ألف شاب يملكون ٢٢٥ ألف فدان فى ١٢١ قرية جديدة تشكل مجتمعاً عمرانياً إنتاجياً رائد ليستوعب الأهداف الإنتاجية الى جانب ما يمثلة من مواجهة عملية لمشكلة البطالة بين شباب الخريجين .

التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية

فى ضوء التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى واتجاه الدولة الى انتهاج التخطيط التأشيرى بدلاً من التخطيط المركزى والذى يرتكز على توسيع نطاق القطاع الخاص وتعزيز دوره فى مجال الزراعة كجزء من التوجه العام لتشجيع القطاع الخاص ، كان من الضرورى وضع الخطوط العريضة لاستراتيجية تنمية القطاع الزراعى تتماشى مع معطيات التنمية فى مرحلتها الحالية ومتطلبات التنمية فى المستقبل وهى مرحلة تحول كبيرة فى دور الدولة بحيث يقتصر على خلق المناخ المناسب لعملية الإنتاج من خلال تشريعات مناسبة وإطـار مؤسسى صحيح .

وفى إطار المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية وفى إطار الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر حتى عام ٢٠١٧ تعد وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى إستراتيجية للتنمية الزراعية فى الفترة من ٩٧ / ١٩٩٨ (بداية الخطة الخمسية الرابعة) وحتى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ وتنفيذ المشروعات والبرامج الزراعية والتفصيلية للخطة الخمسية الزراعية الرابعة للفترة ٩٧ / ١٩٩٨ ـ ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ وذلك فى إطار الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر حتى عام ٢٠١٧ .

وتتركز أهم المحاور أو التوجيهات المستقبلية لإستراتيجية التنمية الزراعية فيما يلى

- الارتفـاع بمعدل النمو السنوى للإنتاج الزراعى الى نحو ٣,٨ ٪ خلال سنوات الخطة الخمسية الزراعية الرابعة ثم الى نحو ٤,٢ ٪ عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ عن طريق الاستمرار فى برامج التوسع الرأسى والتوسع الأفقى حيث من المستهدف زيادة المساحة المزرعة حتى عام ٢٠١٧ بحوالى ٣,٤ مليون فدان من خلال تنفيذ المشروعات القومية الكبرى لاستصلاح الأراضى فى جنوب الوادى (توشكى) والذى يستهدف حوالى نصف مليون

فدان كمرحلة أولى من مساحة تبلغ حوالى ٢,٣ مليون فدان ومشروع ترعة السلام الذى يستهدف زراعة حوالى ٦٢٠ ألف فدان شرق وغرب قناة السويس ومشروع شرق العوينات والذى يستهدف زراعة ما يزيد عن ٢٠٠ ألف فدان الى جانب المساحات الاخرى القابلة للإستصلاح والإستزراع .

- الاستمرار فى زيادة الإنتاج الزراعى رأسياً وأفقياً عن طريق التخصيص والاستخدام الأمثلين للموارد الزراعية المتاحة وخاصة الأرض والمياه والعمل على صيانة هذه الموارد والحفاظ عليها وحمايتها وتنميتها وتحقيق الكفاءة فى استخدامها مع الحفاظ على البيئة وصولا إلى التنمية الزراعية المتواصلة .
- الاستفادة القصوى من مبدأ الميزة النسبية وتشجيع الصادرات لتحقيق الأمن الغذائى بمفهومة الواسع وليس بالمفهوم الضيق للاكتفاء الذاتى .
- إعطاء المزيد من الجهود لأجهزة البحث العلمى الزراعى لتوليد فيض مستمر من نتائج البحوث التطبيقية وفقاً لأحدث الأساليب التكنولوجية للأراضى القديمة والجديدة وحث القطاع الخاص على الاهتمام أيضاً بالمشاركة فى البحوث والدراسات فى مجالات التقاوى بوجه خاص وأيضاً فى النواحى المتعلقة بالإرتفاع بالإنتاجية فى مجالى الإنتاج النباتى والحيوانى .
- توفير التقاوى للأصناف والهجن مع الإشراف على إكثار التقاوى المسجلة والمعتمدة للمحافظة على نقاوة الاصناف وثبات صفاتها الوراثية .
- العمل على أستكمال الطاقة اللازمة لإعداد تقاوى المحاصيل الرئيسية كالقمح والارز بإنشاء محطات (مراكز غربلة وإعداد) .
- إعادة النظر فى التشريعات الزراعية الخاصة بالتقاوى بحيث تتمشى مع الاتجاه الجديد بدخول القطاع الخاص فى عملية إنتاج التقاوى بحيث تتكامل صورة صناعة التقاوى فى مصر عند فصل الإنتاج عن الاعتماد والعمل على تواجدهما على مستوى المركز والمحافظة بالأسلوب العلمى والعملى الحديث .
- الاستمرار فى الاهتمام بمشروعات تحسين وصيانة الأراضى الزراعية ضعيفة الانتاجية مع التنسيق بين برامج التحسين وإعادة الخصوبة للأراضى الزراعية ومشروعات الصرف المغطى .
- ترسيخ مبدأ الإنتاج للتصدير وليس تصدير الفائض عن احتياجات السوق المحلى .
- متابعة أثر السياسات الزراعية على فترات بهدف ضمان استمرارية التطوير والتحديث وتوفير المناخ المتنامى مع التطور وبما يتفق مع الظروف المحلية والإقليمية والدولية وإجراء التعديلات المؤسسية الى تزيد من قدرة القطاع الزراعى على الاستجابة السريعة

للسياسات المتطورة .

- العمل على تشجيع المزارعين للاستجابة للفرص المتاحة والاختيار بين أفضل التراكيب المحصولية بما يحقق الصالح الخاص والعام فى ذات الوقت وليتمكن القطاع الزراعى من زيادة معدل نموه باضطراد .

- تنشيط مساهمة القطاع الخاص والجمعيات التعاونية فى برامج استصلاح الاراضى على أن تتولى الدولة تنفيذ مشروعات البنية الأساسية ، ويقوم القطاع الخاص متمثلاً فى الافراد والجمعيات والشركات بأعمال الاستصلاح الداخلى . مما يترتب عليه إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وخفض العبء على الدولة للتفرغ للأعمال التى يصعب على القطاع الخاص القيام بها وتمويلها نظراً لارتفاع تكاليف البنية الأساسية وكذا تكاليف الاستصلاح للفدان .

- التركيز كلما أمكن على المناطق التى لا تحتاج الى رفع كبير لمياه الرى وبالتالى يتم التوفير فى الطاقة كمناطق الساحل الشمالى ووسط وشرق الدلتا وأيضاً التركيز على استصلاح الاراضى التى تروى بالمياه الجوفية كما فى الفرافرة والبحرية وجنوب الوادى الجديد وبعض مناطق الدلتا ومصر العليا ، وذلك بعد عمل الدراسات الفنية اللازمة لتقييم الخزان الجوفى بكل منطقة .

- دعم مشروعات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية والتى تشمل إضافة الجبس الزراعى والحرث تحت التربة والتسوية بالليزر ومشروعات الصرف المغطى .

- استمرارية تمليك جانب من الاراضى المستصلحة سنوياً على عشر ألاف شاب من الخريجين فى إطار مشروع مبارك القومى للمساهمة فى حل مشكلة البطالة وتخصيص المساحة الباقية للمستثمرين وصغار المزارعين والاهتمام بتنمية وخدمة أراضى شباب الخريجين بإدخال النظم التكنولوجية الحديثة للزراعة وتوفير كافة الخدمات اللازمة لتلك المناطق والعمل على حل المشاكل التسويقية التى تواجههم وزيادة الصناعات الريفية فى المناطق المستصلحة حديثاً .

- توفير فرص عمل جديدة ومنتجة فى قطاع الزراعة أو الأنشطة الريفية المرتبطة به وتحسين دخول ورفع مستوى معيشة الريفيين .

- العمل على دعم بحوث الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجى لإنتاج أصناف وسلالات محاصيل قصيرة العمر عالية الإنتاجية والجودة وذات أحتياجات مائية أقل وتتحمل الحرارة والجفاف والملوحة ومقاومة للأمراض والآفات مثل القمح والأرز والذرة الشامية ، حيث سيتم التوسع فى زراعة أصناف الأرز الجديدة عالية الإنتاجية (٤,٥ ـ ٥ طن للفدان)، قصيرة العمر (١١٥ يوماً بدلاً من ١٦٠ يوماً) وذات أحتياجات مائية أقل

(٦٠٠٠ متر مكعب مياه للفدان بدلاً من ٩٠٠٠ متر مكعب للفدان) الامر الذى يؤدى الى الحصول على نفس مستوى الإنتاج (حوالى ٥ مليون طن) من مساحة حوالى مليون فدان بدلاً من ١,٥ مليون فدان الى جانب توفير حوالى ٣ مليار متر مكعب مياه سنوياً .

- التوسع فى استخدام التسوية بالليزر فى الاراضى المنزرعة بالقصب واستخدام الري السطحي المرشد والتي تؤدي إلى زيادة الانتاج وفي نفس الوقت توفر الاحتياجات المائية من ١١٠٠٠ متر مكعب للفدان إلي ٨٠٠٠ متر مكعب للفدان ، وبالتالي يمكن توفير حوالي مليار متر مكعب مياه سنوياً حيث تبلغ المساحة المزروعة بالقصب حوالي ٣٠٠ ألف فدان ، وكذلك البدء في تحويل الري السطحي بحدائق الفاكهة بالدلتا إلي ري بالتنقيط بما يحسن الإنتاج ويوفر المياه في نفس الوقت ، وعدم التوسع في زراعة القصب مع التوسع في زراعة ومصانع بنجر السكر الذي ثبت نجاحة في العديد من محافظات الجمهورية .

- الاستمرار في تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية والاعتماد علي برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة واستخدام المصائد والفرمونات بما يقل تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة ويزيد القدرة علي المنافسة العالمية والتصدير في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية (WTO) واتفاقيات المشاركة المصرية الأوربية والأمريكية من جهة ويحافظ علي صحة الإنسان والأعداء الطبيعية والبيئة من التلوث من جهة أخري .

- تطوير برامج الإرشاد الزراعى وربط البحوث بالإرشاد ونقل التكنولوجيا في الأراضي القديمة والجديدة علي السواء حيث يعد حاليا مشروع لتطوير نظم الإرشاد الزراعي علي المستوي القومي والمحافظات مع دعم المشروعات التي تقدم الخدمات الإرشادية لزراع الاراضي الجديدة والاهتمام بالدور الإرشادي لقطاع الزراعة فى ظل ظروف الإصلاح الاقتصادي وآليات السوق علي أن يواكب ذلك قيام أجهزة البحوث والإرشاد بدراسة النظم المزرعية فى المناطق الجديدة والاهتمام بتدريب الكوادر البحثية الإرشادية اللازمة للعمل فى تلك المناطق على ضوء ما تسفر عنه نتائج دراسات النظام المزرعي لكل منطقة .

- اتوسع في دائرة مجالات أنشطة العمل الإرشادي الزراعي لتشمل إلي جانب الإنتاج الزراعي مجالات الإرشاد التسويقي الزراعي ، الإرشاد الزراعي النسائي ، الإرشاد الزراعي الموجه للشباب ، الثقافة السكانية ، حماية البيئة والمحافظة علي الموارد المائية وترشيد استخدامها بالإضافة إلى الاقتصاد المنزلي والتغذية .

- الاستمرار في بذل المزيد من الجهود لتطوير قاعدة البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة والحديثة والمستمرة والتفصيلية والشاملة التى تقدمها وزراة الزراعة واستصلاح الأراضي لجموع المنتجين والمصدرين وتتضمن مختلف بيانات الإنتاج وحركة الأسعار والصادات والواردات والاستهلاك على المستوى الدولى والإقليمى بما يخدم أهداف

المنتجين الاقتصادية فى ظل التركيب المحصولى التأشيرى الذى حل محل التركيب المحصولى الإجبارى وبما يخدم أهداف تطوير نظم التسويق الزراعى وزيادة الصادرات الزراعية والقدرة على المنافسة فى إطار اتفاقية الجات الجديدة والتكتلات الاقتصادية الدولية وقد أوضحت بعض الدراسات إمكانية زيادة الصادرات الزراعية بمقدار عشرة أضعاف .

- الاستمرار فى زيادة حجم الإنتاج الوطنى من الحبوب لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتى وذلك بالتوسع فى استخدام سلالات القمح الجديدة التى تم استنباطها والتى تتميز بمضاعفة عدد الحبات فى السنبلة الواحدة والتوسع فى استخدام هجن الذرة الفردية والثلاثية عالية الإنتاجية مع استمرار برامج تنمية محصول الأرز حيث يحتل المرتبة الأولى على العالم بالنسبة لمتوسط إنتاج الفدان ، مع تحديد أسعار ضمان اختيارية لمحاصيل الحبوب المراد زيادة مساحتها والسماح بزراعة الذرة الصفراء فى كل المحافظات لتوفير احتياجات صناعة الدواجن ودعم اقتصادياتها .

- الإستمرار فى زيادة إنتاجية القطن وتطوير أصنافه المزروعة وفى مقدمتها الصنف مبارك ٩٣ الذى يتميز بجودة الإنتاج والصفات الغزلية والتبكير فى النضج أيضا للحفاظ على مكانة القطن المصرى فى الأسواق العالمية ، وتوفير احتياجات المصانع المحلية والتوسع فى استخدام البذرة بدون زغب مما يوفر كميات من البذرة لإنتاج الزيت والعلف، وأيضا تجريب زراعة القطن محملا على القمح وتجريب ميكنة زراعة القطن .

- تدعيم موارد صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية تمشيا مع سياسة تحرير أسعار وتسويق المحاصيل الزراعية لضمان تطبيق أسعار الضمان الاختيارية للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية والعمل على دعم موارد صندوق موازنة أسعار القطن حفاظا على زيادة إنتاج هذا المحصول الهام لتوفير احتياجات الصناعة الوطنية والوفاء بأهداف التصدير وحماية المزارعين من تقلبات الأسعار .

- زيادة الإنتاج من محاصيل الزيوت وتقليل الواردات والتوسع فى زراعة عباد الشمس - فول الصويا - الكانولا مع تحديد أسعار ضمان اختيارية لهذه المحاصيل تشجع على زيادة إنتاجها .

- تطوير حجم إنتاج الخضر والفاكهة من نفس المساحة رغم ماتحقق من وفرة إنتاجية ضخمة مع تطوير ورفع كفاءة أنشطة التسويق والتصنيع والتصدير ونشر محطات فرز وتدريج وتعبئة وتبريد الخضر والفاكهة للتصدير واستكمال إجراءات قيام بورصة الخضر والفاكهة حماية لاقتصاديات المنتجين والمسوقين والمصدرين .

- الحفاظ على ماتم تحقيقه من زيادة فى إنتاجية الفدان من قصب السكر نحو (٤٧ طن

للفدان فى ١٢ شهرا) ودراسة تحرير زراعة وتصنيع وتجارة القصب أسوة بما تم فى محصول القطن .

- الاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة التى تكفل تهيئة الظروف إلى تحسين مستوى معيشة الريفيين وزيادة قدرتهم الذاتية على المشاركة فى عملية التنمية الزراعية مع تطوير ودعم المؤسسات الريفية لتقوم بدور فعال فى التنمية الريفية .

- الاهتمام بدعم أنشطة المرأة الريفية فى التنمية الزراعية ، ولما كانت المرأة الريفية لها دور فعال ومؤثر وواضح حيث أن مساهمتها كبيرة فى كافة الأنشطة الزراعية .. من هذا المنطق قامت وتقوم وزارة الزراعية بالاهتمام بالمشاريع التى من أجلها ترفع كفاءة المرأة وتحسن أدائها ورفع مستواها المعيشى وليس أدل على ذلك من أن الوزارة أفردت جانبا للمرأة فى إستراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات . وتسير الوزارة فى هذا المنهج بغرض تحقيق الأهداف التى رسمتها لرفع مستوى المرأة الريفية وحيث يوجد العديد من الإدارات والمعاهد بالوزارة التى تفرد جزء من خطتها للعمل والبحث عن كفية الارتقاء بالمرأة . وقد أصدر السيد الأستاد الدكتور / يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى قرار بإنشاء وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة فى الزراعة .

- تنمية الموارد البشرية الزراعية بالاهتمام بمراكز التدريب وتطويرها لإعداد الكوادر الفنية القادرة على النهوض بالزراعة .

- العمل على زيادة إنتاج البروتين الحيوانى من مصادره المتنوعة مع مراعاة الميزة الاقتصادية النسبية لكل نشاط من أنشطة الإنتاج الحيانى وربط التوسع فيها بالأنشطة الزراعية الأخرى والتركيب المحصولى الأمثل ومدى الفعالية الاقتصادية لشغل الحيز الزراعى المتاح والمنافسة الاقتصادية بين هذه الحاصلات الزراعية سواء كانت حيوانية أو نباتية والعمل على إنتاج القدر الأكبر من مستلزمات الإنتاج وبالتالى إيجاد الربط بين قطاع الإنتاج الحيوانى وبين الموارد الزراعية ككل وذلك للحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتى من اللحوم البيضاء والبيض والإرتفاع بنسب الاكتفاء الذاتى من اللحوم الحمراء للعمل على الارتفاع بمتوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى من ١٨ جرام فى اليوم إلى ٢٤ جرام فى اليوم .

- العمل على الاكتفاء الذاتى من الأمصال واللقاحات والاتجاه أيضا لتصديرها وتشجيع القطاع الخاص على إنتاجها .

- رفع إنتاجية القطعان المحلية من الجاموس والأبقار والأغنام باستخدام أساليب التربية والتحسين الوراثى .

- تطوير مشروع تربية البتلو فى صيغة جديدة توجه إلى صغار المربين بشكل أساسى

لتمكينهم من تربية حيواناتهم الصغيرة إلى أوزان اقتصادية تسهم فى زيادة حجم المعروض من اللحوم فى السوق المحلى .

- التركيز على المجترات الصغيرة وإدخال العجول البقرى فى برامج الإنتاج المكثف .
- تشجيع المشاريع التجارية الكبيرة لإنتاج الحليب من خلال التشريعات والعمل على تطوير صناعته .
- تطوير إنتاج الأعلاف باستخدام مكونات غير تقليدية والرقابة على الجودة .
- تطوير وتحديث الخدمات البيطرية بما يكفل حماية الثروة الحيوانية بالبلاد من الأمراض المتوطنة والوافدة وكذا حماية المواطن المصرى من الأمراض المشتركة .
- رفع الكفاءة التناسلية للحيوان المصرى بالتوسع فى استخدام نشاط التلقيح الصناعى والطلائق ذات الإنتاجية العالية .
- تطوير وظيفة الإرشاد البيطرى وتعميم الخدمات الإرشادية بهذا المجال والعمل على الإرتقاء بمستوى العاملين بالحقل البيطرى .
- زيادة الإنتاج السمكى بما يحقق الوصول بمعدل استهلاك الفرد ١٣ كجم / سنة من خلال تطوير وتنمية المصادر الداخلية وتطوير وتنمية مشروعات الاستزراع السمكى والعمل على إنجاح اتفاقيات الصيد المشترك فى المياه الإقليمية مع الدول الشقيقة المجاورة والخروج بها إلى حيز التنفيذ لتزيد إمكانيات الصيد أمام السفن المصرية الكبيرة التى تم بناؤها بالاستثمارات الذاتية للقطاع الخاص والعمل على زيادة صادراتنا من الأسماك عالية القيمة النقدية .
- تطوير السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعى ليقوم بدور تنموى متزايد فى القطاع الزراعى بتوفير فرص الائتمان والتمويل للأنشطة الزراعية والريفية المختلفة من خلال إتباع طرق حديثة للنشاط والتسويق المصرفى والعمل على خلق وعى ادخارى بالريف المصرى .
- التحول التدريجى لبنك التنمية والائتمان الزراعى من نشاط توزيع مستلزمات الإنتاج إلى أنشطة أخرى بديلة فى إطار الأهداف العامة للبنك وإدارة وحداته على أساس اقتصادى لمواكبة المتغيرات الجديدة عن طريق تعديل هياكله التنظيمية والوظيفية وإعادة توزيع وحداته التابعة حتى مستوى القرية .
- تطوير التشريعات الزراعية والتعاونية بما يتمشى مع الاتجاه الجديد لتشجيع القطاع الخاص الزراعى .
- تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية وإعطائها الحرية الكاملة فى العمل كقطاع خاص بعيداً عن الدخل الحكومى وتشجيع الجمعيات الأهلية غير الحكومية .
- تشجيع الاستثمار الخاص المصرى والعربى والأجنبى فى مجالات الإنتاج الزراعى

المختلفة وفى مجالات معاملات مابعد الحصاد والتسويق وتنمية الصادرات الزراعية .

- دعم التنمية الإقليمية المتكاملة لمنطقة بحيرة ناصر للاستفادة من إمكانات الزراعة المروية على طول شاطىء البحيرة واستغلال موارد المصائد والنهوض بها بتحسين أساليب الصيد وتوفير الخدمات للصيادين المقيمين على شاطىء البحيرة .

- اتخاذ إجراءات إقرار نظام التكافل الزراعى لحماية إنتاج ودخول المزارعين من إخطار الكوارث الطبيعية الخارجة عن إرادتهم فى إطار اختيارى .

- الاستمرار فى برامج استصلاح الأراضى الجديدة بمعدل ١٥٠ ألف فدان سنويا من المساحات القابلة للاستصلاح ولها أفضلية أولى من واقع المخطط الرئيسى للموارد الأرضية والذى يوضح أن الأراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع فى الدلتا وجنوب الوادى وشرق العوينات وشرق وغرب سيناء تبلغ حوالى ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ موزعة على النحو التالى .

استصلاح ٧٢٧ ألف فدان بسيناء كالتالى :

٤٠٠ ألف فدان بمنطقة شمال سيناء وتعتمد فى ريها على المياه التى ستوفرها ترعة السلام الأخذة مياهها من فرع دمياط بعد خلطها بمياه الصرف الزراعى وسيتم التصرف فى هذه المساحات لصغار المنتفعين وشباب الخريجين والعاملين بالمعاش والمسرحين من القوات المسلحة والمستثمرين .

٧٧ ألف فدان بمنطقة وسط وجنوب سيناء يتم ريها من ترعة الشيخ زويد وترعة التوسع والمياه الجوفية ويتم التصرف فيها بالتوزيع على شباب الخريجين والقطاع الخاص .

٢٥٠ ألف فدان سيتم التوسع بها بمنطقة وسط سيناء على المياه المتوقع إتاحتها إذا ماتم استكمال إنشاء قناة جونجلى .

تنمية باقى مناطق شمال مصر باستصلاح مساحة ١١٢٦,٥ ألف فدان موزعة على النحو التالى :

٤٧٧,٥ ألف فدان بمناطق شرق الدلتا .

١٤٠,٠ ألف فدان بمناطق وسط الدلتا .

٤٠٤,٠ ألف فدان بمناطق غرب الدلتا ومطروح .

١٠٥,٠ ألف فدان بمناطق شمال الصعيد .

١٤٨,٠ ألف فدان بالساحل الشمالى الغربى .

استغلال الموارد الأرضية البالغ مساحتها ١٥٠٠ ألف فدان بمحافظات جنوب مصر (أسيوط - سوهاج - قنا - أسوان - الوادى الجديد) .